مهن وحرف الرقيق
في شرق إفريقية 1806-1897 م

أ.د. بنيان سعود تركي
جامعة الكويت

مقدمة

عرف الرق في مناطق متعددة من العالم، ومارسته بأنماط وأشكال مختلفة أمم وشعوب شتى، ولكنه ظل طوال العصور المختلفة يمثل حقيقة لا لبس فيها وهى ظلم الإنسان لأخيه الإنسان واستغلاله له وفرض سلطته ونفوذه عليه. وتطورت وسائل الرق وتنوعت أساليبه، مما ساهم ذلك بدوره في توسع عملياته. وعانت القارة الأفريقية كغيرها من قارات العالم من ممارسة الرق وتجارته، وزادت معاناة القارة مع الاندفاع الأوربي للسيطرة والاستعمار في العصر الحديث. وكان يوجد مركزان لتجارة الرقيق هما كلوة وزنجبار في الساحل الشرقي للقارة الأفريقية حيث تعد كلوة مصدرا للتصدير وزنجبار مصدرا للتوريد [1].

وكان الرق في القرن التاسع عشر الميلادي –محل هذه الدراسة– جزءاً لا يتجزأ من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي في شرق أفريقية، وكان يشمل

الرقيق الذين يعملون في الإقطاعيات الزراعية وكذلك الذين يعملون في السوق المحلية، كما كان يشمل الرقيق من خدم البيوت بمن فيهم من جواري ومحظيات. ولعله من المفيد الإشارة إلى أن سكان زنجبار كانوا ينقسمون إلى المجموعات العرقية التالية: العرب والهنود والأوربيين والأفارقة والذين من بينهم الرقيق، وحسب تقدير 1895 م فإن الرقيق يمثلون ما نسبته ثلثي عدد السكان في سلطنة زنجبار العربية[2].

والدراسة التي نتصدى لها لن تتناول تجارة الرقيق والمراحل التي مرت بها عملية إلغاء الرق، وإنما تدرس وتحلل المهن والحرف التي كان يمارسها الرقيق خلال الفترة من البدايات الأولى للقرن التاسع عشر الميلادي وحتى قبيل نهاية القرن وتحديدا من عام 1806 م وحتى عام 1897 م في شرق أفريقية، وهي الفترة من عهد السيد سعيد بن سلطان البوسعيدي (سلطان عمان) (1806-1856) حتى إلغاء الصفة القانونية للرق في سلطنة زنجبار العربية 1897 م. وسوف نحاول في هذه الدراسة إلقاء الضوء على أهم المهن والحرف التي مارسها الرقيق وأهميتها في اقتصاديات السلطنة العربية، وكذلك الآثار المترتبة عليها ومدى تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي، وحسب علمي المتواضع لا توجد دراسة علمية أكاديمية باللغة العربية تناولت مهن وحرف الرقيق في شرق أفريقية، وقد اعتمدت في هذه الدراسة التاريخية على سجلات البرلمان البريطاني والعديد من المصادر والمراجع الأجنبية وبعض الكتابات العربية المتناثرة هنا وهناك.

ويمكن تقسيم الأعمال التي قام بها الرقيق في شرق أفريقية إلى ثلاث مجموعات وهي:

المجموعة الأولي: الأعمال المنزلية.
المجموعة الثانية: العمل في الإقطاعيات الزراعية.
المجموعة الثالثة : الأعمال الحرة .

الأعمال المنزلية:

الرق المنزلي:

يعد الرق المنزلي أكثر أنواع الرق شيوعا سواء في شرق أفريقية أم في غيرها من الأماكن، ولعل من أهم ما ترتب عليه أنه أوجد نظاما خاصا ومميزاً بالعلاقات الشخصية والاجتماعية بين العبد وسيده، ومما يسترعي الانتباه أن من كان يقع عليه الاختيار للقيام بالأعمال المنزلية كانوا من بين الأحباش والجريج والأنجزيجية ولعل الحكمة في هذا ما يتميزون به من أمانة وإخلاص والمحافظة على أسرار البيوت، ومن الطريف أن الزنوج وبشكل عام كانوا لا يقومون بالأعمال المنزلية بل يتم اختيارهم للعمل في الإقطاعيات الزراعية، ويعود السبب في هذا إلى ما كانوا يتمتعون به من قدرات جسمانية[3].

وتشمل أعمال الرقيق المنزلي التنظيف والفرش والعناية بالأواني والأدوات المنزلية ومقابلة الضيوف، ويشير "المغيري" إلى أنهم "كانوا يستعملون في خدمة البيوت" "ومن هؤلاء العبيد من أتقن علم طبخ المأكولات"[4]. مما يعني أن أغلب العمل في المنزل يقع على عاتق الرقيق المنزلي سواء من الإناث أوم الذكور الذين عليهم تلبية طلب كل من يحتاج إلى خدمة، وفي هذا الصدد لابد من التأكيد على أن الرقيق المنزلي لا يخدم إلا في منزل سيده. وبشكل عام لا يخدم الأحرار من العرب أو الهنود سواء من

الإناث أم الذكور تحت أي ظرف من الظروف في الأعمال المنزلية في بيوت الآخرين حتى وإن كان في حالة العوز.

ويحرص السيد على أن يحصل الرقيق على حاجته من المأكل والملبس والمسكن ولا ننسى ما كان يتوافر له من العناية به في حالة مرضه وهو جانب على قدر كبير من الأهمية ولعل هذا ما دفع الكثير من الرقيق إلى رفض الحصول على حريته خوفا من أن يفقد هذه الامتيازات، ولا أدل على ذلك من أن أعدادا كبيرة من الرقيق ممن أتيحت لهم الفرصة للحصول على حريتهم فضلوا العيش في كنف أسيادهم السابقين[5].

ومن الملاحظ أن ملابس الرقيق تدل على مكانة سيده، ولهذا يحرصون على هذه المسألة بل ويتباهى الكثير من ملاك الرقيق بما يلبسه الرقيق، فلا عجب أن الرحالة البرتغالي "دورات بربروسا" الذي أشار إلى حالة الرقيق في شرق أفريقية مبينا إنسانية مالك الرقيق العربي حتى أنه ليجد صعوبة في التفريق بين الرقيق ومالكه، موضحا أن ملاك الرقيق يسمحون للرقيق بتقليدهم في المأكل والملبس وغيرها من شؤون الحياة[6]. و أجمعت أغلب الدراسات التي تناولت موضوع الرق وعلى وجه الخصوص الرقيق المنزلي في سلطنة زنجبار العربية على حسن معاملة السيد لرقيقه، بل ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك عندما أبرز العديد من العلاقات الإنسانية بين المالك ورقيقه، وهنا لابد من التأكيد على أن ما يقوم به عامة الناس لا يختلف عمَّا ما يقوم به خاصتهم، فلا عجب أن السيد سعيد البوسعيدي سلطان عمان (1806-1856) عندما أصيب أحد عبيده بطعنة رمح أستدعى بأمر مباشر منه طبيبا لمعالجته[7]، ولعل في هذا توضيح للعلاقة المميزة التي

سادها الاحترام والتقدير والوئام والإحساس بالأمان لدى كل من الطرفين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ماكان يمارس من بيع وشراء للرقيق في شرق أفريقية هو نخاسة وبيع وشراء لا علاقة له بالدين الإسلامي.

كان المالك يوفر للرقيق مكانا للنوم في المنزل، كما كان هناك من الرقيق المنزلي أيضا من لا يقيم في المنزل، وعادة يكون من البالغين، وتكون له أسرة وأولاد يقيم في سكن مستقل عن سكن مالكه، وهنا لابد من الإشارة إلى أن كثيرا من الملاك يحرصون على تزويج ارقائهم، وعادة كان يحصل على الزوج أو الزوجة من بين الرقيق الذين كانوا يعملون في خدمة المنزل أو من الذين كانوا يعملون في الإقطاعيات الزراعية، ويعود حرص السيد على تزويج رقيقه ذكرا كان أم أنثى ليوفر لهم الاستقرار، وفي المقابل يوفرون للسيد استمرارية الخدمة، وكذلك أولادهم الذين سوف يرزقون بهم في المستقبل. وكان الرقيق من البالغين لا تنتهي علاقتهم بسيدهم بمجرد الزواج والاستقرار خارج منزله أو في كوخ قريب من منزله، وإنما يحرص الرقيق على الحضور لخدمته سواء لفترة محددة أم لعمل محدد، و في هذه الحالة فإنهم يعملون في أوقات فراغهم خارج منزل سيدهم ويحصلون على مقابل لعملهم، بينما الرقيق المنزلي الأصغر سنا يعملون في المنزل وتحت الطلب في أي وقت[8]. إن السماح للرقيق المنزلي بالزواج والعمل مع استمرارية العلاقة بينه وبين سيده تفسر سر الرابطة القوية التي ربطت بين المالك والرقيق.

كما كان هناك من بعض العرب ممن كانوا يفدون على الساحل الشرقي لأفريقية بهدف التجارة و يتزوجون من نساء حرائر من أهل الساحل، ثم بسبب سفر الزوج ورحلاته كان يوفر لها جارية للصحبة

ولخدمتها. كما أن الكثير من أثرياء الهنود امتلكوا الرقيق واحتفظوا بهم لخدمتهم، ولعل من أبرز زعماء الجالية الهندية "جيرام سوجي" ملتزم الجمارك في عهد السيد سعيد وأولاده من بعده، كما كان هناك آخرون منهم "تاريا توبان"الذي تولى أيضا إدارة الجمارك في سلطنة زنجبار العربية[9]. وكان الهنود يتحايلون على تحريم الإدارة البريطانية لهم بامتلاك الرقيق بالادعاء بأنهم من رعايا السلطان، وكانوا يحصلون على الرقيق بالشراء أو بتأجيرهم من ملاكهم العرب والسواحيليين[10]. كما يستخدم العديد من الهنود الرقيق من الإناث في منازلهم، ولعل من بين الأعمال التي يقمن بها جلب المياه، ومن المعروف أن مهنة جلب المياه مهنة شاقة حيث كان عليهن جلب المياه من مسافات بعيدة، وتحتاج هذه المهنة إلى صبر وجهد، ومن الممكن أن أضيف هنا أن المرأة الحرة وبالذات المرأة العربية في شرق أفريقية كانت لا تخرج من بيتها إلا للزواج أو لدفنها[11].

المحظيات:

تعد المحظيات والسراري ضمن الرقيق. وكان أثرياء العرب والسواحليون يقومون بشراء عدد من الرقيق يختار من بينهن محظيات. ويذكر "المغيري أن العرب أخذوا يتنافسون في عهد السيد برغش بن سعيد البوسعيدي (1870-1888 م) في امتلاك الجواري والخدم لدرجة "أن الغني من العرب في ذلك الزمان من كان في دائرة قصره غير أقل من ثلاثين مستخدما من الزنوج والحبوش والانجزيجية... ومن العرب من يملك ألف نفر من العبيد، ومنهم إلى ستمائة وثلاثمائة كل بقدر حالته في الغنى والثروة"، ويكمل "المغيري" بقوله" إن من جميل العرب في هؤلاء الزنوج وحسن المعاملة لهم أن تزوج

العرب منهم، وصارت بذلك الزنجية أما للسيد الجليل، وأما للعربي النبيل"[12].

كما لجأ العديد من أثرياء الهنود وبالذات من الهندوس ممن يفدون إلى شرق أفريقية دون زوجاتهم إلى تملك محظيات، ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن الهندوس بشكل عام لا يحضرون زوجاتهم معهم إلى شرق أفريقية مادام هدفهم ليس الاستقرار وإنما جمع أكثر قدر من المال ومن ثم العودة إلى الوطن الأم، وعندما يغادرون المنطقة يتركون محظياتهم خلفهم، بينما يفضل المسلمون جلب زوجاتهم معهم بهدف الاتجار والاستقرار، وفي حالة المغادرة فإنهم عادة يأخذون المحظيات معهم. وفي هذا الصدد يشير "أثكنز هامرتون" القنصل البريطاني في زنجبار في عهد السيد سعيد بقوله" لا يوجد بانيان هندوسي، آو هندي مسلم ممن أستقر في شرق أفريقية لبعض الوقت لم يشتر آمة يعيش معها خلال مدة إقامته هناك.وفي حالة مغادرتهم عائدين إلى الوطن الأم فإنهم كانوا "عادة ينقلون ملكيتهم أو بيعهم إلى أحد الأصدقاء من طائفتهم" [13].

يكون العمل سهلا عندما يكون المالك غير متزوج، وتنحصر مهامهن في الأعمال المنزلية الخفيفة، ويحظين بمكانة ومنزلة في عين المالك، ويحصلن على هدايا كما كان لهن امتياز على غيرهن من الرقيق.وفيما لو حصل وأنجبت إحدهن طفلا فإنها تعد أم ولد، وتصبح لها حقوق كما لابنها الذي يصبح وريثا نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات، وتعد صفة أم الولد من الامتيازات وحيث كانت لا تباع ومن الممكن أن تحصل على حريتها بعد الولادة مباشرة أو تصبح حرة بوفاة مالكها[14]، وفي هذا الصدد يذكر "بوركهارت" أن بيع

العربي أمته بعد خدمة طويلة يعد من الأعمال غير المحببة، بينما لا يتورع الإنجليزي عن القيام بهذا العمل[15]، وألقت الأميرة سالمة بنت سعيد الضوء على بعض ممارسات الأوربيين فيما يتعلق بتملك الجواري والمحظيات في شرق أفريقية وتناولتها من ناحية إنسانية بقولها "فغالبية الأوربيين الساكنين في بلاد الشرق يشترون العبيد ويقتنونهم في بيوتهم ومزارعهم. وهم يخفون ذلك عن مواطنيهم في وطنهم، أو يبررون ذلك بحجة البحث العلمي" وتسترسل الأميرة مؤكدة" وأكثر من هذا فقد برهن الأوربيون أنهم أقل إنسانية تجاه الرقيق من العرب"، وحجتها في ذلك "فالعربي يعتق جواريه ولا يبيعهن إذا ما أنتفت حاجته إليهن، في حين يعمد الأوربيون –المضطرون بدافع السفر إلى التخلي عن رقيقهم– إلى بيعه في الأسواق "وللتأكيد على صحة ما تقوله أشارت الأميرة سالمة" وأذكر مرة أن الاستياء عم جزيرة زنجبار حين باع أحد الإنجليز المسافرين خليلاته السوداوات إلى معاونه العربي سرا"، ولم تكتف الأميرة بما أوردته بل أوضحت بأن القنصل الفرنسي في زنجبار قد اشتكى جارا له يسئ معاملة جواريه السود" ثم اكتشف لاحقا أن للقنصل الفرنسي "خليلة زنجية وأنها وضعت له بنتا سوداء جميلة تولت رعايتها وتربيتها الجمعية التبشيرية"[16]. مما يوضح بجلاء أن تملك المحظيات لم يكن حكرا على جنس معين.

ويذكر "المغيري" أن ثمن الخادمة المستعملة للتسري المشهورة بالملاحة من خمسمائة روبية إلى ألف روبية، وتزين هذه الجارية بأنواع من حلى الفضة والذهب لا تقل قيمتها عن ألفى روبية والطريف في هذا الأمر أن المحظية أو الأمة يشترى لها خادمة لتخدمها، ويسترسل "المغيري" فيما يتعلق بذلك بقوله "وتخدم هذه الجارية أو الجواري بإماء من بنات جنسها،

وتكون كأنها سيدة عربية أو أعز إقبالا " ولعل السبب وراء ذلك كما أوضح "المغيري" "لان حب الجواري تسرب إلى أفئدة أكثر العرب، حتى صرن شغلا شاغلا في قلوب الرجال"[17].

العمل في الإقطاعيات الزراعية

عرف الساحل الشرقي لأفريقية الرق وتجارة الرقيق منذ أقدم العصور. ومارس العرب والأفارقة والهنود والأوربيون تلك التجارة المربحة والتي مرت بفترات ازدهار واضمحلال حسب الظروف والأوضاع الاقتصادية سواء في المنطقة أم المناطق القريبة من الساحل، وتوسعت تجارة الرقيق في العصر الحديث وازدادت أعداد الأرقاء، إذ في نهاية الخمسينيات من القرن التاسع عشر كان عدد الرقيق بحدود ثلثي عدد السكان والذي كان 208,700 نسمة، ولا يخفي أن التوسع في زراعة القرنفل كان لها الأثر الكبير في نمو هذه التجارة المربحة[18].

وتبنى السيد سعيد سياسة اقتصادية، إذ شجع الهنود على أن يكونوا سماسرة ووسطاء العمليات التجارية بينما أعطى العرب الأراضي والإقطاعيات الزراعية، وترك السواد الأعظم من السكان ونقصد بهم الأفارقة للعمل لدى العرب والهنود.وقد ترتب على هذه السياسة الاقتصادية أن شجعت بطريقة مباشرة وغير مباشرة على التوسع في تجارة الرقيق، إذ أدى بالعرب من أصحاب الإقطاعيات الزراعية إلى التوسع في الزراعة، وإدخال محاصيل زراعية جديدة، كزراعة القرنفل والتي يعود الفضل للسيد سعيد بن سلطان في التوسع بزراعتها للدرجة التي أصبحت فيما بعد عماد الاقتصاد الوطني[19].

وترتب على هذا التوسع الزراعي في زراعة القرنفل ومزارع القصب الحاجة الماسة إلى المزيد من الأرقاء. وقد شجع تزايد الطلب على الأرقاء ازدهار سوق النخاسة في سلطنة زنجبار العربية، وكذلك في الأسواق الأخرى على طول الساحل الشرقي لإفريقية، وكما ذكرنا في البداية فإنه يوجد مركزان أساسيان للأرقاء في شرق أفريقية، مركز تصدير هو ميناء كلوة والذي يعد بحق الميناء الرئيسي للتصدير وميناء زنجبار الذي كان يعد الميناء الرئيسي للتوريد من وسط وداخل القارة الأفريقية. ويشار إلى أن السيد سعيد كان يعد وبطريقة غير مباشرة من أكبر تجار الرقيق، حيث كان يحصل على 100 ألف ريال سنويا من وراء تلك التجارة المربحة[20].

وكما أشرنا سابقا فإن العرب والأوربيين والهنود شاركوا في تشجيع الرق وتجارة الرقيق. وقد ترتب على التوسع الزراعي اقتراض عدد كبير من العرب أموالا من المرابين الهنود الذين نجحوا بسبب عجز بعض العرب عن السداد في وضع أيديهم على تلك الإقطاعيات الزراعية، مما مكن الهنود بالتالي من تملك عدد كبير من الرقيق، ممن كانوا يعملون في تلك الإقطاعيات[21]، وكما تشير السيدة سالمة "أن بعض رعايا بريطانيا من الهندوس والبنيان "يملك المئات من العبيد، يشغلهم في إدارة مزارعه"، ويعتقد أن معدل ما يملكه الهندي ثلاثين رقيقا في المزرعة الواحدة، كما كان "جيرام سوجي" مسئول الجمرك يتقاضى عن كل رقيق يمر عبر الجمارك دولارين من صنف ماريا تريسا، وأخذ يتهرب من تسجيل الرقيق في سجلاته الرسمية حتى لا يضطر للدفع للسلطان، حيث كان السلطان يحصل على دولار ماريا تريسا عن كل نفس من الرقيق يمر عبر الجمارك على طول

الساحل الشرقي لأفريقية، كما كان "سوجي" نفسه يملك 400 من الرقيق، وقد نجح الهنود من رعايا بريطانيا الذين لا يحق لهم تملك الرقيق حسب الاتفاقيات الموقعة في الالتفاف على تلك الاتفاقيات بتسجيل الرقيق بأسماء عرب وسواحليين، أو ترك العرب أصحاب الإقطاعية الأصليين يشرفون على تلك الإقطاعيات، ويدفع لهم المالك الجديد أموالا نظير إشرافهم، أضف إلى ذلك أن الهنود كانوا يدعون أن الرقيق مملوك لأقارب أو شركاء لهم من غير رعايا بريطانيا[22]، وكان ذلك يتم تحت سمع وبصر الإدارة البريطانية في سلطنة زنجبار العربية. مما يعني تغاضي بريطانيا عن تطبيق ما تنادي به من محاربة للرق، حماية لمصالح رعاياها الهنود الذين تستغل تبعيتهم لها للتدخل في الشؤون الداخلية للسلطنة العربية بهدف حماية مصالح بريطانيا العظمى في مناحي الحياة الأخرى. ومن المفارقات أن غض النظر عن الهنود من رعايا بريطانيا في ممارسة الرق وتجارة الرقيق يقابله تشدد ضد العرب والسواحيليين بحجة الدوافع الإنسانية، فلا عجب أن وصفت الأميرة سالمة حركة محاربة الرق بمظاهرها المختلفة بأنها ما هي إلا "مجرد دجل"[23].

والرقيق في الإقطاعيات الزراعية ملك لصاحب الإقطاعية، يستغله متى ما يشاء وكيفما يشاء، ويفضل أصحاب الإقطاعيات الزراعية العبيد الزنوج لخدمة الأرض، وفي هذا الصدد يذكر "المغيري" "وأما العبيد الزنوج فأكثر استعمالهم في خدمة الشوانب (المزرعة) من زراعة المأكولات، وكليمة شجرة القرنفل والنارجيل وحصاد ثمارها، وغير ذلك من زراعة المأكولات"، ويحصل الرقيق على قطعة من الأرض للانتفاع بها، وببني عليها بيته، ويعمل بها يومين

في الأسبوع لتوفير حاجياته الأساسية، وما يحصل عليه من دخل في هذين اليومين فهو ملك له، لا يشاطره فيه مالكه، أما أيام الأسبوع الخمسة الباقية فيعمل في أرض سيده من طلوع الشمس، حتى غروبها. ويشرف على الرقيق شخص يطلق عليه أسم "ماسميزي" ويكون عادة من الأحرار. ويعد "الناقورة" رئيسا لهؤلاء الرقيق وعادة يكون من بينهم، بينما يعتبر "المقدم" نائبا له. ويبلغ المالك "الماسميزي" الذي بدوره يبلغ "الناقورة" الذي يبلغ "المقدم"، وفي حالة رغبة المالك في إبلاغ الرقيق بأمر ذي أهمية يضرب لهم "الناقورة" "الطبل"[24].

ويصف المغيري العملية بقوله: "وهذا الطبل مصنوع من جذع الإمبا، ويعلق في آخر برزة البيت" وتستخدم عصا غليظة من الخشب لدق الطبل ويكون له صوت مسموع في جميع أرجاء المزرعة، ويقوم الرقيق عند سماع الصوت بالاتجاه نحو مصدره للاجتماع وعليهم الاستجابة الفورية "حتى وإن كان في أعلى شجرة القرنفل أو النارجيل". ويضرب الطبل في اليوم الواحد عدة ضربات خاصة في أوقات جني المحصول، أو أيام المطر، لنقل القرنفل المشمس في العراء، خوفا عليه من البلل[25]. كما يكلف رقيق آخرون بمهام في الإقطاعية الزراعية ولكنها أقل أهمية، وهؤلاء يكونون في العادة من الرقيق المولودين في الإقطاعية.

ويعمل الرقيق في الإقطاعية الزراعية خمسة أيام في الأسبوع، من الساعة التاسعة صباحا، وحتى الساعة الرابعة عصرا، ولا يعني هذا الالتزام الصارم بتلك المواقيت، ومن المعروف أن الرقيق في الإقطاعية الزراعية عندما ينتهي من العمل المطلوب منه، فإنه يستغل الوقت لعمل ما يشاء،

أو للعمل في قطعة الأرض الممنوحة له من قبل سيده، كما أن من حقه العمل في أرضه قبل وبعد ساعات العمل في الإقطاعية. وهنا يلعب المشرف على الإقطاعية دورا كبيرا إذ أن أصحاب الإقطاعيات لا يقيمون بالضرورة في الإقطاعيات الزراعية وإنما يتركون الإشراف عليها للمشرف والذي من الممكن أن يكون أحد هؤلاء الرقيق. ولعل هذا يعد من أحد أسباب تدهور الوضع الاقتصادي للعديد من ملاك الإقطاعيات الزراعية، حيث كان الجيل السابق من الملاك يعمل ويشرف على إقطاعيته الزراعية بنفسه بينما أولادهم فضلوا بحبوحة العيش وحياة الرغد[26].

ويذكر "اوسليفان" أحد الممثلين البريطانيين في جزيرة "بمبا" أن الرقيق وقت الحصاد يعملون اليوم كله، بحيث لا يقل عملهم في اليوم الواحد عن 8-9 ساعات. ويحصلون في المقابل على الطعام، وفي نهاية الحصاد يحصل كل منهم على ملابس، ويحصل الرقيق العاملون في الإقطاعيات الزراعية في العادة على ملابس كل ستة أشهر أي مرتين في السنة، وهى عبارة عن قطعة قماش من القطن بيضاء للرجل، بينما تحصل المرأة على قطعتين من الملابس، أما الرقيق الذين لا يحصلون على المأكل والمسكن والملبس عدا ما يعطى كل ستة اشهر فيحصلون على مقابل نقدي يعادل نصف ما يحصل عليه نتيجة العمل في قطعة الأرض التي تمنح لهم، والتي يعمل بها يومين في الأسبوع[27].

الرقيق والأعمال الحرة

العمال الأحرار والإقطاعيات:

بدأت تجارة الرقيق تزدهر شيئا فشيئا مع الاندفاع الأوربي في العصر الحديث. ويذكر الكولونيل رجبي –الذي أصبح فيما بعد القنصل البريطاني في زنجبار– بأن تجارة الرقيق توسعت، حيث أخذت الشركات التجارية الفرنسية العاملة في شرق أفريقية بشراء أعداد كبيرة من الأرقاء، بل إنه أشار إلى أن تجارة الرقيق الفرنسية في شرق أفريقية فاقت تجارة الرقيق لدى المجموعات العرقية الأخرى. وكانت من أبرز الشركات الفرنسية شركتاي "رابو " و"فيدال" والتي تعمل على توفير الأرقاء للعمل في المستعمرات الفرنسية في شرق أفريقيا[28].

وللعمال الأحرار نظام لجأت إليه فرنسا في شرق أفريقية وفي هذا النظام يقوم التاجر الفرنسي بدفع مبلغٍ من المال ثمنا للعبيد مما يعطيه الحق بشحنهم إلي إحدى المستعمرات الفرنسية في جزر "ريو نيون" و"موريشيوس" و"مدغشقر" للعمل هناك فترة زمنية بدون أجر ويستمر العامل على هذا المنوال إلى أن يستوفي التاجر الفرنسي المبالغ التي دفعها ثمنا للعبد ومن ثم يعطى العبد الحق بالعمل مقابل أجر وهذه ببساطة وسيلة من الوسائل التي لجأت إليها فرنسا للتحايل على الإتجار بالرقيق تحت ذريعة الاستيراد الحر للعمالة[29]. وكانت فرنسا قد استغلت الاتفاقية الموقعة مع السلطنة العربية لمنع السفن البريطانية من تفتيش السفن التي تحمل العلم الفرنسي ولهذا لجأ الكثيرون من تجار الرقيق وعلى رأسهم الهنود إلى رفع العلم الفرنسي لتفادي عملية التفتيش التي تقوم بها السفن الحربية البريطانية بذريعة محاربة الرق وتجارة الرقيق. وكانت الحجة التي لجأت إليها فرنسا أن الهنود من رعايا بريطانيا أو

رعايا المحميات البريطانية في الهند كان يوافق لهم في السابق بالتعامل بتجارة الرقيق مع الشركات والمؤسسات الفرنسية مع حصانة من العقاب[30].

العمل الحر خارج الإقطاعيات:

كان العرب في السابق يعملون جهدهم على ألاَّ يعمل عبيدهم خارج إقطاعياتهم أو منازلهم وقلة من العرب فقط الذين كانوا يسمحون لعبيدهم بالعمل الخارجي ناهيك عن المبيت خارج الإقطاعية أو المنزل. كما كان العديد من الملاك يلجأ ون إلى الاستعانة بأحد المملوكين لهم ممن يتوسمون فيهم النباهة وحسن التصرف لإدارة أملاك سيده، وينطبق هذا الأمر على جميع المهن والأعمال، ويشير "المغيري" "وإن من المماليك يومئذ الأمناء والمحافظين والمديرين في أموال أسيادهم، وكم من زنجي صار شريكا للعربي من جهة التوارث"[31].

وهنا لا بد من التأكيد على أن الرقيق الذين يقومون بمهمات قيادية (كنواخذة السفن البحرية أو قيادة القوافل البرية) عادة يحصلون على جزء كبير من العوائد أو يتقاسمون ما يتم الحصول عليه من أرباح مع أسيادهم. وقد أدى تطور الأوضاع الاقتصادية وزيادة الطلب على العمالة إلى قيام بعض ملاك الرقيق من العرب والهنود والسواحيليين والقمريين (جزر القمر) إلى الاستفادة منهم، بدفعهم للعمل الحر خارج المنزل أو الإقطاعية. كما لجأ بعض العرب من محدودي الدخل وأغلبهم من العرب الحضارمة إلى شراء عدد محدود من الرقيق للانتفاع بهم، بحيث يسمح لهؤلاء الرقيق المحدودى

العدد بالخروج للعمل، ومن المفارقات أن بعض هؤلاء الملاك الحضارمة والقمريين يلجأون للسكنى مع رقيقهم في مناطق غالبية قاطنيها من الرقيق[32].

وقد كان لهذا تأثيره الإيجابي والسلبي، فمن الناحية الإيجابية صار المالك يحصل على دخل ثابت من عمل الرقيق في الخارج، إلا إن سلبيته تكمن في إهمال الإقطاعيات الزراعية ثم تدني المدخول شيئا فشيئا، كما لابد من الإشارة إلى التغيرات الكبيرة التي حدثت لهذا النوع من العمالة، سواء من حيث العلاقة مع مالكهم أم من حيث ما يحصلون عليه من أجر، كما نشير بأنه نظراً لندرة عمل الأحرار في كل من الجزيرتين **زنجبار وبمبا**، ومحاولة تطبيق ما تنادي به قنصلياتهم من تطبيق لسياسة محاربة الرق والاسترقاق فقد لجأ الأوربيون والهنود إلى وسيلة للحصول على العمالة، وتتمثل في استئجار الرقيق من ملاكهم للخدمة المنزلية أو للاشتغال في الأعمال التجارية المختلفة، وهنا لابد من التأكيد على أن ملاك الرقيق كانوا من العرب والهنود، وكان الرقيق يحصلون على أجور مقابل العمل الذي يقومون به،وعادة تدفع الأجور لمالكهم مباشرة، وهو من كان يقوم بعملية الدفع لرقيقه. كما قام هنود من أصحاب الحوانيت الصغيرة بشراء عدد محدود من الرقيق لمساعدتهم في إدارة حوانيتهم[33].

وهنا لابد من القول إنه في البدايات الأولى كان السيد يسمح للرقيق الذي يمتلكه بالعمل خارج المنزل، بحيث يعود في المساء لمنزل سيده ويعطي للسيد كل ما حصل عليه من أجر دون أن يحتفظ لنفسه بشئ، مادام المالك يوفر له المأكل والملبس والمسكن بالإضافة إلى حصوله على يوم راحة وهو يوم الجمعة، ويتفاوت ما يحصل عليه الرقيق ولكن بشكل عام يحصل العامل

الرقيق في الشهر على عشر روبيات في المدينة أو ثمان روبيات في المناطق الريفية لعمل يمتد لثمان ساعات في اليوم[34].

ومن الملاحظ أنه بمرور الوقت حدث تغير في طريقة التعامل مع هذه المجموعة من الرقيق، ولكن إلى الأفضل بالنسبة للرقيق إذ أصبح يسمح لهم بالعمل في أي مكان يرغبون العمل فيه ولم يعد يشترط المالك عودتهم إلى المنزل أو الإقطاعية ومن حقهم إيجاد مكان للسكني دون أن يتحمل مالك الرقيق تكاليف الإقامة أو المأكل أو الملبس، ولكن الأجر الذي يحصل عليه الرقيق لا يعطى كله للمالك وإنما أصبح يحصل على أجر خمسة أيام بدلا من ستة أيام، بينما اليوم السابع يعد راحة للرقيق كما ذكرنا.وكان للرقيق الحق في الاحتفاظ بأجر اليوم السادس وان ينفقه كيفما شاء[35].

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل طرأ تغير آخر لمصلحة الرقيق، وهنا يجب أن نضع في اعتبارنا أن هذه التغيرات لم تحدث من فراغ وإنما لأسباب عديدة منها سياسة محاربة الرق وتجارة الرقيق في سلطنة زنجبار العربية تلك السياسة التي لجأت إليها بريطانيا بحجة محاربة الرق وتجارة الرقيق بدعوى التستر وراء أهداف إنسانية بينما كانت في حقيقة الأمر تحمل في طياتها أهدافا استعمارية للتدخل في الشؤون الداخلية للسلطنة العربية. ومن أهم التغيرات التي طرأت فيما بعد، هي انخفاض ما يقدمه الرقيق لمالكه إلى الدرجة التي يكون فيها سعيد الحظ الملاك من يقتسم معه الرقيق ما يحصل عليه من أموال، وقد لعب هذا دوره الاقتصادي خاصة على أولئك الملاك من ذوى الدخل المحدود الذين لا دخل لهم سوى عدد محدود من الرقيق ممن يعملون لمساعدته، ويعد هؤلاء الرقيق

مصدر دخلهم الوحيد، ويحصل هؤلاء من 3 أنات إلى روبية واحدة في عام 1897 م[36].

العمل في الحرف :

سمح العرب للرقيق بالتجارة أو بأي عمل آخر لحسابهم الخاص، فلا عجب أن أتقن عددً من الرقيق فن البناء والعمل في الخياطة والعمل في النجارة على أنواعها من أبواب ونوافذ وصنع السرر وصنع السفن، أما جلب المياه فقد كان من مهمة الإناث من الرقيق وهن يعملن أربعة أيام في الأسبوع لحساب مالكهن ويومين لحسابهن واليوم الأخير وهو الجمعة للراحة من شقاء العمل، كما تعمل الإناث كخدم في البيوت للتنظيف لوقت محدد دون الالتزام ببيت محدد، كما تعمل الإناث من الرقيق كعاملات موسميات في الإقطاعيات الزراعية لقطف القرنفل[37].

كما عمل الرقيق ككتبة وكحرس للسلطان، وكان كل سلطان يتولى حكم السلطنة العربية في زنجبار لديه عبيده الخاصون به، والذين يعملون على حمايته وتنفيذ أوامره، أضف إلى ذلك أن الأثرياء وأبناء الأسرة الحاكمة كانوا يتباهون بما لديهم من رقيق، وكانت كثرة الرقيق تدل على المكانة المتميزة، كما عمل بعضهم كنواخذة وكبحارة وصائدي أسماك، ويشار إلى أن معظم بحارة السفن السواحيلية من الرقيق، ووجدت السفن الحربية البريطانية التي عملت على محاربة الرق وتجارة الرقيق صعوبة في التمييز بين الرقيق والأحرار[38].

الحمالون:

عمل الكثير من الأرقاء حمالين، والعمل كحمال يعد من الأعمال الصعبة والمضنية، والذي يحتاج إلى قوة بدنية للتحمل، ومن بين الأعمال التي يعمل بها الحمالون العمل في ميناء زنجبار، ويشمل تحميل وتنزيل البضائع، وأية أعمال أخرى مرتبطة بخدمة الميناء والشاطئ. كما جابهت الكثير من القوافل العربية التجارية المتجهة للداخل مصاعب منها الحاجة للحمالين، وكذلك العمل مع المستكشفين والرحالة أو للعمل في مناطق بعيدة بعقود مع حكومات غربية[39]، وفيما يتعلق بالعمل كحمالين في ميناء زنجبار فإنه يشار إلى أن المشرفين على هؤلاء الحمالين هم من الحضارمة ويتم التعاقد معهم عن طريق مالكهم بعقد وتدفع أجورهم لملاكهم الذي يدفع للرقيق جزء مما يحصل عليه.ومن الطريف أنه عندما لا يكون مالكهم مرتبطا بعقد للعمل لهم كحمالين، فإنه بإمكانهم أن يعملوا ساعات إضافية وما يحصلون عليه يكون لهم، ولا يشاركهم مالكهم في هذا الأجر الإضافي[40].

كما كان الرقيق يعملون كحمالين داخل القارة الأفريقية، وهم من تقع عليهم مهمة حمل البضائع أو العاج من الداخل إلي الساحل. ومن الممكن القول أن هناك علاقة بين زيادة الطلب على العاج للأسواق الخارجية وزيادة الطلب على الرقيق لحمل العاج. ويصف الكثير من المستكشفين الغربيين ورجال التنصير المسيحي كديفد لفنجستون بعض الممارسات، ورحلة الأرقاء، وهم يحملون على رؤوسهم العاج ومكبلين بالأصفاد، ويساقون بالسياط ويشير إلى أن كثيرا منهم يسقطون صرعى أثناء الرحلة الطويلة بسبب الوهن والتعب[41].

القوافل التجارية:

عرفت شرق أفريقية القوافل منذ عصور موغلة في القدم. وتطورت وتوسعت في القرن التاسع عشر الميلادي، ويعود السبب في ذلك نتيجة لما حدث في شرق أفريقية بوجه عام وزنجبار بوجه خاص من تطور اقتصادي مع قدوم السيد سعيد بن سلطان ومنحه الأراضي للعرب كما سبق وأن أشرنا. وقد يكون مالك القافلة عربيا أو هنديا أو أوربيا وخاصة في العصر الحديث ويقود القافلة بشكل عام أفارقة أو سواحيليون أو أرقاء مملوكون لأحد تجار الرقيق ممن لديهم حظوة ومكانة لدى سيدهم ويثق بهم لأداء هذا العمل، كما قاد تلك القوافل ولكن بدرجة أقل مغامرون عرب، كما أشارت بعض المصادر وإن كان بصورة محدودة إلى هنود وأوربيين[42]. وكان تجار الرقيق يشقون طريقهم إلى الداخل للحصول على حاجتهم من الرقيق، سواء عن طريق الشراء أم الخطف، ولعله من المفيد الإشارة إلى أن التجار الهنود كانوا يعدون وبحق أهم الممولين لتلك القوافل التجارية[43].

وهذه القوافل كانت إما للتبادل التجاري أو لجلب الرقيق من الداخل وقد يكون الهدف الاثنين معا. وتغيرت الطرق التي أتبعتها القوافل سواء للتجارة أم لجلب الرقيق، بسبب نمو هذه التجارة، فبعد أن كانت الطرق تقتصر على الأماكن القريبة من الساحل توسعت وامتدت إلى العمق الأفريقي في الداخل، ولعل من أهمها الطريق الشمالي والأوسط والجنوبي، ثم وجد طريقان آخران والطرق المشار إليها هي الطرق الداخلية، وهناك الطرق الخارجية. ولعل من أهم تلك الطرق الداخلية الذي يبدأ عند منطقة

"بجامويو" على الجهة المقابلة لزنجبار ويتجه جنوبا حتى الوصول عند بحيرة "تنجنيقيا" مرورا بأكبر المراكز التجارية العربية في الداخل "تابورا"[44].

وتؤكد الأميرة سالمة تعرض الجلابة للمصاعب التي يتعرض لها الأرقاء. كما كانوا يحرصون على سلامة الأرقاء الذين كانوا يشكلون سلعتهم وتجارتهم، وان القافلة هي كل ثروته ورأس ماله، مما يعني مصلحة متبادلة وتشير الأميرة بقولها: ولهذا فان من مصلحتهم الإبقاء على العبيد أحياء سالمين ليتسنى لهم بيعهم في الأسواق. وتكمل الأميرة قولها انه ما إن تصل القافلة للجهة المرغوبة حتى تبدأ العناية الكاملة بأفرادها[45].

ويؤكد العديد من الباحثين الغربيين على أن الجلابة العرب يعاملون الأرقاء معاملة تميل إلى الرفق لا العنف، كما يحرصون على توفير الطعام والماء لهم أثناء الرحلة الطويلة، وتؤكد هاملتون أن الأرقاء يتناولون نفس الطعام الذي يتناوله الجلابة ويتعرضون لنفس الأخطار التي يتعرضون لها[46].

وأعطى ارنولد ويلسون وأوماني وكثيرون غيرهم صورة بينوا فيها أن الأرقاء تحل وثاقهم وتقدم لهم الوجبات الغذائية والتي لا تختلف عما يتناوله بقية البحارة كالسمك والأرز والتمر، كما أشاروا إلى تزويدهم بالملابس التي تستر عوراتهم[47]، ويستمر "ويلسون" "وأوماني" في وصفهم للأرقاء بعد الرحلة وبيعهم بقولهم أنهم يعملون في صيد اللؤلؤ أو الخدمة المنزلية، بل إنهم أعطوا صورة للأرقاء بعد بيعهم ومقارنة أوضاعهم الجديدة بما كانوا عليه قبل العبودية قائلين بأنها في غالب الأحيان تتحول إلى الأحسن ويعتقد بان الحياة الجديدة أقل شقاء من حياته السابقة ويقصد بها

حياته مع قبيلته الأفريقية[48]. وقد ذهب هولنجزوورث إلى القول أن الملاك العرب كانوا سلسين في تعاملهم مع الرقيق ولم يلجاوا بشكل عام إلى العنف ويعاملون الرقيق كأنهم جزء أو فرد من العائلة لا كالقطيع[49].

كما أشار أحد الكتاب إلى أن الرقيق بعد تحريرهم يصبحون رقيقا بالأجر خاصة إن كان يعمل مع أوربي أبيض ومن المؤكد أن الكثيرين يفضلون أسيادهم العرب على رؤسائهم في العمل من البريطانيين الذين يطلبون منهم عملا شاقا وفشلوا في معاملتهم كآدميين[50].

وفي المقابل تناول كتاب غربيون آخرون المسألة من زاوية أخري وحاولوا إعطاء صورة سلبية عن الجلابة وكيف كان الأرقاء يقيدون بسلاسل كقطيع من الأغنام[51] كما صور البعض كيفية نقل الأرقاء من دواخل القارة الأفريقية إلى الساحل الشرقي لأفريقية بما يحملونه على ظهورهم أو رؤوسهم من بضائع مقيدين ببعضهم البعض بالسلاسل ويساقون بالسياط، وموضحين بطرق مختلفة ما يعانيه الأرقاء من مشقة وإعياء وكثير منهم يموتون في أثناء الرحلة المرهقة كما أشار آخرون إلى نقل الأرقاء من الساحل الشرقي لأفريقية إلى منطقة الخليج العربي والمعاناة التي كان يعانيها الأرقاء خلال تلك الرحلة متناولين صغر حجم السفن، وندرة المياه والغذاء وإلى عملية تكديسهم المخالف لأبسط حقوق الإنسان[52].

الرقيق ملاك الرقيق:

يوجد في زنجبار عدد من الرقيق ممن يملكون الرقيق، وقد يكون ما يملكه من الرقيق محدودا جدا وقد يملك أعدادا كبيرة منهم، فلا غرابة أنه كان يوجد

عدد من أثرياء الرقيق ، ولما كان المالك يرث رقيقه، فقد استفاد كثيرون مما تركه رقيقهم من أملاك وأموال، ومن الأمثلة الصارخة العبدان الحبشيان "ياقوت" و"أمبار"، وكيلها السيد سعيد في زنجبار قبل انتقاله للاستقرار فيها فقد وقع كل ما يملكانه من أملاك ومداخيل تحت يد السيد سعيد بعد وفاتهما حيث يحق حسب الشرع الإسلامي للسيد أن يرث رقيقه[53]. وفي هذا الصدد يذكر "المغيري" "إن من هؤلاء الزنوج من كانت له يومئذ أملاك وجواري وشوانب (مزارع) من أبناء جنسه"، وقد أورد "المغيري" أسماء بعض هؤلاء الملاك ومنهم "موسى بن زايد" الذي يعد "خادم "البوسعيد، ومن المفيد الإشارة إلى أن أملاك "موسى" في بمبا" وحدها تشمل "ستة آلاف قورة قرنفل" يعمل فيها "ستون خادما" وليس هذا فحسب وإنما يعد منزله مكانا يلتقي فيه علية القوم أو كما قال "المغيري" وكان يزوره أكابر العرب " ويؤكد "المغيري" وكثير من أمثاله في زمن العبودية من كانت له أملاك وشوانب وعبيد"[54]. وقد برزت إشكالية أثناء تحرير الرقيق سنة 1897 م وهي لمن يدفع التعويض، إذ كان مالك الرقيق نفسه رقيقا، كما أثيرت مسألة مدى أحقية المالك في عتق رقيقه إن كان المالك نفسه رقيقا[55].

وما ينطبق على الرقيق الذكور ينطبق على الإناث فقد عملت أعداد لا بأس بها في الأعمال الحرة ومن الملاحظ أن العرب والهنود كانوا يملكون عددا من الرقيق الإناث اللائي يسمح لهن بالعمل الحر، مقابل الحصول على جزء من دخلهن، ولكن الوثائق المتوفرة لم تسعفنا في إيجاد رقيقات يملكن رقيقات كحال الرقيق الذكور. وتشير الوثائق المتوفرة لدينا إلى أن أعدادا منهن يسكن في منازل بعيدا عن ملاكهن ويرسلن المبالغ لأسيادهن، ومن الطريف أن

أسيادهن في حالة عدم استلامهم مبالغ منهن يطالبونهن بالعودة والعمل لديهم أوفي الإقطاعيات[56].

وقد لعب السماح للرقيق في العمل الحر دوره في تنشيط الحركة التجارية وفي خلق وظائف جديدة وبروز عمالة فنية أخذت تتقن العديد من الأعمال التي كانت السلطنة العربية في حاجة ماسة لها.

خاتمة

شارك العرب والهنود والأوربيون والأفارقة في عملية الرق والاسترقاق في شرق أفريقية. ويعد الرق خلال القرن التاسع عشر الميلادي جزءاً لا يتجزأ من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي. وقد أعتمد الملاك وبشكل كبير على الرقيق المنزلي في كل ما يتعلق بشؤون المنزل والاعتناء به، كما تمتعت السراري والمحظيات بامتيازات وخدمات، إلى الدرجة التي كان المالك يوفر للمحظية من يقوم على خدمتها، ويعامل أبناؤها على قدم المساواة في الحقوق والواجبات مع أبناء سيدها الآخرين. وعمل أغلب الرقيق في الإقطاعيات الزراعية المملوكة للعرب والهنود في شرق أفريقية وتمتعوا بحقوق وفرضت عليهم واجبات، وارتبطوا بشكل عام بعلاقات جيدة بملاكهم، وترتب على عملية التعامل اليومي إنشاء علاقة وطيدة بين الرقيق ومالكه، وكما حرص المالك على توفير ما يحتاجه الرقيق من المأكل والمشرب والملبس، بل وإيجاد زوجة له والعناية به وبذريته، والسماح له بالعمل لفائدته، مما يدل بشكل عام على مدى العلاقات الإنسانية بين الطرفين، كما أمتهن الرقيق أعمالا وحرفا شتى وعملوا كعمال أحرارا في شتى صنوف العمل، سواء تلك الأعمال الهامشية أم تلك التي تحتاج إلى القوة والتحمل والصبر، أم التي تعتمد على الخبرة

والحرفية والمهارة، كما نجح عدد من الرقيق في امتلاك الرقيق، وتمتع عدد منهم بمكانة وحظوة لم يتمتع بها غيرهم من الأحرار.

لقد كانوا وبحق عنصرا فاعلا ونشطا لا غنى عنه وتعد تلك الأعمال التي أمتهنوها دعائم للاقتصاد الوطني سواء في سلطنة زنجبار، العربية أم في شرق أفريقية، ووفروا عمالة حرفية فنية كان المجتمع في حاجة ماسة لها في مناحي الحياة المختلفة، وفوق هذا وذاك كان الرقيق لا يكلف مالكه شيئا سوى ذلك المبلغ الذي دفعه عند الشراء أول مرة، بينما كان الرقيق يقوم بكل ما يطلب منه، ويكون مستعدا لتلبية الحاجة متى شاء مالكه.

المراجع

1. R.N. Colomb. *Slave Catching in the Indian Ocean*. London: Longman, 1873. p.390. Edward Alpers .*The East Africa Slave Trade* .Nairobi: East Africa Publishing House ,1967.p.13. R.W.Beachey.*A collection of Documents on The Slave Trade of Eastern Africa*. London: Rex Collings. 1976.p.8.

بنيان سعود تركي: "إلغاء الصفة القانونية للرق في سلطنة زنجبار العربية"، 1897 م، دراسة تاريخية"، جامعة الكويت، حوليات كلية الآداب. الحولية (13) 1993، ص. 11.

2. المرجع السابق.ص 11-12.

3. سعيد بن علي المغيري: "جهينة الاخبار في تاريخ زنجبار"، تحقيق عبد المنعم عامر، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي 1979، ص 190.

من المفيد الإشارة إلى وجود رقيق في سلطنة زنجبار العربية من مناطق خارج القارة الأفريقية (الأحباش من الحبشة، والجريج من أوربا والأنجزيجية من جزر القمر).

4. المصدر السابق.

Abdulaziz Y.Lodhi. *The Institution ofSlavery in Zanzibar and Pemba*. Uppsala: The Institute of African Studies.1973.p.8. J.Christie. Cholra *Epidemics in East Africa*.London:Macmillan.1876.p.303.

5. تركي بنيان: "إلغاء الصفة القانونية"، ص 61. جمال زكريا قاسم: "العرب والرق في أفريقيا"، (ندوة) "مسألة الرق في أفريقيا بحوث ودراسات"، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1985، ص 22. جون كيلي: "بريطانيا والخليج 1795-1870"، ترجمة محمد أمين عبد الله، الجزء الثاني سلطنة عمان، وزارة التراث القومي، ص.4.

Colomb, N. : *Slave Catching in the Indian Ocean*, p.41.

6. جمال زكريا قاسم: "دولة البوسعيد في عمان وشرق أفريقية"، الإمارات العربية المتحدة، دار زايد للتراث والتاريخ، 2000، ص 278.

Genesta Hamilton. *Princes of Zinj, Rulers of Zanzibar*. london: Hutchinson&co. 1957, p.90.

7. فينزنزو: "تاريخ السيد سعيد سلطان عمان"، ترجمة محمود فاضل، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 1988، ص 152، وحول الجانب الإنساني للسيد سعيد بن سلطان أنظر: "سالمة بنت سعيد بن سلطان، مذكرات أميرة عربية"، ترجمة عبد المجيد القيسي، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي، 1983، ص 253، وحول موقف الديانات السماوية من الرق والاسترقاق، أنظر: عبد السلام الترمانيني: "الرق ماضيه وحاضره"، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، نوفمبر، 1979.

8. Great Britain.Parliamentary Pape as: P.P. 1898, lx-*Correspondence respecting the Abolition of the Legal Status of Slavery in Zanzibar and Pemba*. p. 394.

James.Christie."*Slavery in Zanzibar As It Is*." In Frazer, Tozer and Christie. *The East Africa Slave* rs. hereafter cited 8 Trade. London: Harrison.1871, p.36.

9. ترك جيرام سوجي عند وفاته ثلاثة ملايين دولار عملة صعبة نقدية

See Public Record Office. Foreign Office Record. 84vol. 1391no. 58. *Memorandum by Sir Bartle Frere.regarding Banian or Native of India in East Africa*.Inclosure 1 in Frere to Granvile 16 April,1876 (hereafter cited *asF.O. the Memorandum). also: C.E..Russel.General Rigby, Zanzibar and the Slave Trade*.London:Allen&Unwin.1953.p102.

10. حول دور الهنود المباشر وغير المباشر في تجارة الرقيق أنظر الأعمال التالية: تركي، بنيان إلغاء: "الصفة القانونية للرق في سلطنة زنجبار"، مرجع سابق. بنيان سعود تركي: "الجالية الهندية في شرق أفريقية بين هامرتون والسيد سعيد 1832-1856 م"، جامعة القاهرة، المؤرخ المصري، العدد (13)، 1994. بنيان سعود تركي: "الجالية الهندية في شرق أفريقية في عهد السيد برغش بن سعيد 1870-1888 م"، جامعة دمشق، دراسات تاريخية، العدد 81-82، 2003.

L.W.Hollingsworth. *AsianofEast Africa*. London: Macmillan, 1960, p. 21. seealso: F.O.84/1391.n0.58.(the Memorandum)

وقدر عدد من يخدم الهنود والأوربيين والأمريكيين من الرقيق في حدود 1000.
Abdul Sheriff.*Slaves, Spices &Ivory in Zanzibar*. London: James Curry. 1987. p.149.

(ويعد الجنرال رجبي، الذي أصبح القنصل البريطاني في زنجبار عام 1858 م من الذين ساهموا في محاربة الرق وتجارة الرقيق ومع ذلك كان لديه عدد من الرقيق، وعندما غادر زنجبار عائدا إلى وطنه الأم بريطانيا عام 1861 م أخذ معه ولدين صغيرين من الرقيق لخدمته).

F.D.Ommanney. *Isles of Cloves*. London: Longman, Green and Co. 1955. p. 68.

كيلي، جون "بريطانيا والخليج"، ص ..432

11. John Gray. *History of Zanzibar From the Middle Ages to 1856*. Oxford: Unversity Press,1962.p.256. Norman Bennett.*The Arab State of Zanzibar.* London:Methuen.1978.P.68.

P.P..1898 lx. *Correspondence respecting the Abolition*. p.31.GreatBritain. Parlimantary Papers.1896LIX.*Correspondance respecting Slavery in the Zanzibar Dominions*.p.394.

12. المغيري سعيد: "جهينة الأخبار"، ص 186-189، Ibid.no.10.

13. تركي بنيان: "الجالية الهندية في شرق أفريقية بين هامرتون والسيد سعيد". ص 38، تركي، بنيان: "الجالية الهندية في شرق أفريقية في عهد السيد برغش". ص 169.

F.O.84/1391 .n0. 58. *(the Memorandum)*. Fredrick Cooper. *Plantation Slavery of the East Coast of Africa*.New Haven:Yale University, 1977, pp.141-143. Sheriff.Abdul. *Slaves,Spices &Ivory in Zanzibar*.p.147..

14. Christie, James ."Slavery in Zanzibar As It Is .p.46 .P.P.1898lx *Correspondence respecting the Abolition* p.47.Ommanney ,F.*Isles* of *Cloves*..p73.

معظم سلاطين زنجبار أبناء Hollingsworth, L. *Zanzibar Under*, p. 137. محظيات وعلى سبيل المثال لا الحصر السيد برغش والسيد خليفة والسيد علي، أضف إلى ذلك أن للسيد حمود ثلاثة أطفال من محظية

Correspondence Respecting the Abolition. pp76-77. Arthur P.Plx.1898..

H. Hardinge. *Adiplomat in the East*. London: Jonathan cape Limited. p. 112.

15. Ibid.p.360.Robert Lyne. *Zanzibar in Contemprory Times*. London: Hurst and Blacket. 1905. p179. princes. p. 90. Newman Henry Stanley. *Banani: The Transation from Slavery to Freedom in Zanzibar and Pemba*. London: Hardley Brothers. 1888. p.119.

جمال، قاسم،"دولة البوسعيد في عمان وشرق أفريقية"، ص 278.

16. سلطان سالمة: "مذكرات أميرة عربية"، ص. 250-251.

17. المغيري سعيد: "جهينة الأخبار"، ص. 189.

18. تركي بنيان: "إلغاء الصفة القانونية للرق في سلطنة زنجبار"، ص 11.

Norman Bennett. *The Arab State of Zanzibar*. p. 28.49.68. Lyne, R. *Zanzibar Contemporary*. p.175. Sheriff. *Slaves*, Spices. P. 37 Edward Alpers .*The East Africa Slave Trade* .Nairobi: East Africa Publishing House ,1967. p.10.

19. تركي بنيان: "الجالية الهندية في شرق أفريقية بين هامرتون والسيد سعيد ص 16.

L.Hollingsworth, *The Asian of East Africa*. London: Macmillan. 1960. p.110.

20. تركي بنيان: "إلغاء الصفة القانونية للرق"، ص. 11.

Sheriff, Abdul. *Slaves*, Spices *&Ivory in Zanzibar*. p.53-54, Lyne, Robert *Zanzibar in Contemprary Times*, p.39.

انظر رودلف سعيد روث: "السيد سعيد بن سلطان 1791-1856، سيرته ودوره في تاريخ عمان وزنجبار"، ترجمة عبد المجيد القيسي، بيروت، الدار العربية 1988. ص 162-163. جون كيلي، "بريطانيا والخليج"، ص..27

21. Hollingsworth, L. *The Asian of East Africa.* p.22, 110. H. Chattopahyya. *Indian in Africa*. Calicutta, 1970. p. 395. F.O.84/1391.n0.58.*(the Memorandum)*.

22. Ibid. كان الوكلاء الهنود يجنون ثروات طائلة من وراء تجارة الرقيق ولهذا عملوا على عدم وقف هذه التجارة المربحة.كما أن الهندوس لا يعتبرون الاسترقاق جريمة أخلاقية، ولهذا فإن امتلاك الرقيق والاستفادة بهم لا غبار عليه. وأتهم

القنصل البريطاني جميع الهنود المستقرين في شرق أفريقية بأنهم سماسرة وتجار رقيق وركز على دور ملتزم الجمارك. تركي : "الجالية الهندية في شرق أفريقية بين هامرتون والسيد سعيد 1832-1856"، ص 40 تركي بنيان: "الجالية الهندية في شرق أفريقية في عهد السيد برغش"، ص 169. سلطان سالمة: "مذكرات أميرة عربية"، ص. 247.

Sheriff, Abdul. *Slaves,Spices &Ivory in Zanzibar*. p.53. P. P. lx. 1898. *Correspondence Respecting the Abolition*. p.40. P. P. 1868 VOL. 56. Class B. Slave Trade. Inclosure 1 in no.79..

Colomb, R. Slave Catching in the Indian Ocean. p.34

23. سلطان، سالمة: "مذكرات أميرة عربية"، ص. 253.

24. Christie. James: "*Slavery in Zanzibar As It Is"*, .p. 31. Colomb, R.N. *Slave Catching in the Indian Ocean*. p. 34.
Genesta Hamilton: "*Princes of Zinj, The Rulers of Zanzibar*", london: Hutchinson&co. 1957, p. 90.

المغيري سعيد: "جهينة الأخبار"، ص 190.

25. المصدر السابق، ص 190.

Christie.James: *Slavery in Zanzibar As It Is*, p.31..Lodhi, Abdulaziz Y. *The Institution ofSlavery in Zanzibar and Pemba*..p.6..

26- Ibid.pp.313-314., P.P.lx.1898.*Correspondence Respecting the Abolition*.p.47. Russel, C.E.*General Rigby,Zanzibar and the Slave Trade*..p.334. Harding,A.*Adiplomat in the East*.p.358.

27. Ibid.P.P.1896LIX.*Correspondance respecting Slavery*.no.11.

28. ..Russel, C.E.*General Rigby,Zanzibar and the Slave Trade*..p.102. Ommanney.F.Isles of Cloves.,.p.68.

أغلب الرقيق المصدر خارج شرق أفريقية كان يستخدم في الصيد أو الغوص على الؤلؤ أو للخدمة العسكرية

Gwyn Campell.*Madagascar and the Slave Trade.(1810-1895) Journal of Africa History*.,1981,vol,22,pp.209-212.Peter Collister .*The Last Days of Slavery, England andEast Africa Slave Trade 1870-1900*. Nairobi, 1961, p.66.

29. R.Coupland. *East Africa and its Invaders. From the Earliest Times to the Death of Seyyid Said in 1856*. Oxford: Clarendon Press. 1938.

p.192. Ommanney. *F.Isles of Cloves*., .p.68.. Alpers, Edward.*The East Africa Slave Trade* .p.9

30. وكانت القنصلية الفرنسية في زنجبار والسفن الحربية الفرنسية تحمي هذا النوع من الاتجار الذي لا يدفعون مقابله رسوم جمركية

Lyne, R.Zanzibar .p.64. Gray, John.*History of Zanzibar* p.256..

Hollingsworth,L.*Zanzibar Under*.p.133. يعتقد أن أبرز من لجأ الي هذا الأسلوب هم اليمنيون الحضارمة من (الشحر) وكانوا يشترون قطعة أرض أو مزرعة في مدغشقر أو أحدى الجزر التابعة لفرنسا ومنها يحصلون على حق رفع العلم الفرنسي.

Ommanney.Isles of Cloves.p.68

31. المغيري سعيد: "جهينة الأخبار"، ص 186.Hamilton,Gensta. *Princes of Zin*.p.90

32. سلطان سالمة: "مذكرات أميرة عربية"، ص. 247. وقد قدر عدد من يقومون بالأعمال الحرة من العمال اليوميين في عام 1871 م في حدود 10000–15000 رقيق

Sheriff. Slaves, Spices &Ivory. p.149. Fraser. H. A. Zanzibar and the Slave Trade. In Frazer, Tozer and Christie: *The East Africa Slave Trade*. London: Harrison. 1871. p15.

Hollingsworth,L.*ZanzibarUnder*.p.139.P.P.lx.1898.*Correspondence Respecting the Abolition*.p.47

33. Ibid

34. P.P.1896LIX.*Correspondance respecting Slavery*.

35. Ibid..

36. Ibid..Hamilton, Gensta Princes of Zing. p.90. Newman, Henry. Banani. p.34.Colomb, Slave Catching in the Indian Ocean.p.59.

37. المغيري، سعيد."جهينة الأخبار". ص 186

38. المصدر السابق. ص 189،190.

P.P.lx.1898.Correspondance *Respecting the Abolition*.p.31. Sheriff Abdul. *Slaves,Spices &Ivory in Zanzibar*.p.150. Lodhi.*The Institution of Slavery in Zanzibar and Pemba*.p.7.

39. Newman,Henry. Banani. p.36. Lyne, Robert. *Zanzibar in* Contemporary *Times*..p.176. فلا عجب أن صدر قرار بمنع العمال والحراس في سلطنة زنجبار العربية في عام 1891 م من العمل خارج زنجبار بسبب نقص العمالة المحلية.

Christie. James. *Slavery in Zanzibar AS It Is*, p.312.

40. GreatBritain.Parlimantary Papers.1892.LXXIV.*Papers rlative to Slave Trade in Zanzibar*.p.5-6. Abdul Sheriff.Slaves,Spices.p.150.

41. جمال قاسم: "دولة البوسعيد في عمان وشرق أفريقية"، ص 278، احتفظ السيد سعيد بحقه في احتكار تجارة العاج بين نجاني وكلوة أنظر:

Ronald Oliver,Gervase Mathew.*History of East Africa* .vol,1.p.224.

42- Ibid.p.108

تركي بنيان: "الجالية الهندية في شرق أفريقية بين هامرتون والسيد سعيد".ص. . تركي بنيان ."الجالية الهندية في شرق أفريقية في عهد السبد برغش بن سعيد.." ص 151-187. Nicholas .C.S. *The Swahili Coast* .New York.1971.pp.23-204 من بين التجار الذين مولهم الهنود حميد الدين المرجبي وسعيد بن سلطان نفسه الذي كثيرا ما يلجا للتجار الهنود عند الحاجة.

Abdul Sheriff, Ed Ferguson .Zanzibar under Colonial Rule. London: James Currey. 1991. p.168-9

43. لعل ضمن الأسباب التي دفعت بريطانيا للتدرج في محاربة الرق ما تدره عليها تجارة القوافل من فوائد مالية حيث كانت القوافل تحمل بضائع من ضمنها بضائع بريطانية كالأسلحة والذخائر التي تجد لها سوقا رائجا في الداخل. تركي، بنيان: "الجالية الهندية في شرق أفريقية في عهد السبد برغش بن سعيد"..ص 167،173.

Sheriff, Abdul,Ed Ferguson.*Zanzibar under Colonial Rule*..p.165-71.

44. .*Slave Catching in the Indian Ocean*..p.31.Coupland. *R East Africa and its Invaders.* p.305.

45. سلطان، سالمة: "مذكرات أميرة عربية"، ص. 249.

Ommanney ,F.Isles of Cloves.p.59.

46. Hamilton,Gensta *Princes of Zin*.p.86.

47. Ommanney ,F.*Isles of Cloves.P62*

48. Ibid.

49-.Hollingsworth,L.*Zanzibar Under*.p.158

50-Ibid.p159.

51. قاسم ،جمال ."دولة البوسعبد".ص 278،277،274

Princes of Zin. p.86,87. Hamilton,Gensta Ommanney ,F.*Isles of Cloves*..p.62. Hollingsworth,L.*Zanzibar Under*.p.158.

52. Ibid.p.14.,

53. Gray, John. *History of Zanzibar* p.142.

54. المغيري ، سعيد "جهينة الأخبار".ص 186.

55. تركي، بنيان "إلغاء الصفة القانونية للرق في سلطنة زنجبار العربية 1897 م".ص 55.

P.P.1896 LIX. *Correspondance respecting Slavery* .no.11. Harding, A. *Adiplomatin the East*. p.116.

56. Ibid. P.P.lx.1898. *Correspondence Respecting the Abolition*. p. 31.